

## تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ ]

## المحتويات

| الصفحة | الفصل                             |
|--------|-----------------------------------|
| ٥      | الأول - مقدمة                     |
| ٦      | الثاني - أعمال اللجنة في عام ٢٠١٧ |
| ٦      | ألف - إقرار جدول الأعمال          |
| ٦      | باء - تقرير الرئيس                |
| ٩      | جيم - التوصيات                    |
| ٩      | دال - اعتماد تقرير اللجنة         |

## الفصل الأول

### مقدمة -

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢/٧٠، بعد أن أحاطت علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (A/70/29)، من رئيس اللجنة أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة، وأن يقدم تقريراً عن طريق اللجنة إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك القرار، عقدت اللجنة المخصصة دورتها الرسمية (الجلسة ٤٥٧) في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة. وأجرى الرئيس أيضاً عدداً من المشاورات والاجتماعات خلال عام ٢٠١٧.
- ٣ - وفي الجلسة ٤٥٧، أدلت وفود البلدان التالية ببيانات أثناء المناقشة العامة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، والصين، والهند.
- ٤ - وتتألف اللجنة من الدول التالية:

(أ) ٤٣ عضواً:

|                             |                         |
|-----------------------------|-------------------------|
| الاتحاد الروسي              | تايلند                  |
| إثيوبيا                     | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| أستراليا                    | جيبوتي                  |
| ألمانيا                     | رومانيا                 |
| الإمارات العربية المتحدة    | زامبيا                  |
| إندونيسيا                   | زمبابوي                 |
| أوغندا                      | سري لانكا               |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | سنغافورة                |
| إيطاليا                     | السودان                 |
| باكستان                     | سيشيل                   |
| بلغاريا                     | الصومال                 |
| بنغلاديش                    | الصين                   |
| بنما                        | العراق                  |
| بولندا                      | عمان                    |
| كندا                        | موزامبيق                |
| كينيا                       | الترويج                 |
| ليبيريا                     | الهند                   |
| ماليزيا                     | هولندا                  |
| مدغشقر                      | اليابان                 |
| مصر                         | اليمن                   |
| ملديف                       | اليونان                 |
| موريشيوس                    |                         |

(ب) المراقبون:

جنوب أفريقيا

السويد

نيبال

٥ - وبعد إجراء انتخابات لملء الشواغر في مكتب اللجنة، أصبح أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس:

أمريث روهان بيريرا (سري لانكا)

نواب الرئيس: دارين هانسن (أستراليا)

أحمد شالح بوازيير (إندونيسيا)

كارلوس مانويل دا كوستا (موزامبيق)

المقررة: لالينا جوزي بريجيت راهاريمبواهانغي (مدغشقر)

## الفصل الثاني

### أعمال اللجنة في عام ٢٠١٧

#### ألف - إقرار جدول الأعمال

٦ - في الجلسة ٤٥٧، أقرت اللجنة جدول الأعمال حسبما ورد في الوثيقة [A/AC.159/L.147](#)، ونصه كما يلي:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - إقرار جدول الأعمال.
- ٤ - تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٧٠.
- ٥ - اعتماد تقرير اللجنة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.
- ٦ - مسائل أخرى.

#### باء - تقرير الرئيس

٧ - في الجلسة ٤٥٧، نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها، المتعلق بتقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٧٠. وأدلى الرئيس بالبيان الشامل التالي بشأن مشاوراته:

”أصحاب السعادة، أعضاء اللجنة المخصصة للمحيط الهندي الموقرين،

”كما لعلكم تذكرون، أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٧١ المحيط الهندي منطقة سلام في قرارها ٢٨٣٢ (د-٢٦). ونصّت الجمعية، في قرارها ٢٩٩٢ (د-٢٧)، المتخذ بعد الإعلان بسنة، على اتخاذ تدابير عملية لدعم أهداف الإعلان الصادر في عام ١٩٧١ عن طريق إنشاء اللجنة المخصصة للمحيط الهندي. وتُجسّد هذه التدابير العملية سعي دول وشعوب منطقة المحيط الهندي إلى الحفاظ على مصالحها المشتركة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

”وقد بدأت التجارة البحرية في المحيط الهندي منذ عهد بعيد يعود إلى ٥٠٠٠ سنة، وكانت في البدء فيما بين المستوطنات الساحلية. وكانت القوى السياسية التي نشأت من وقت لآخر على سواحل المحيط الهندي مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالتجارة البحرية.

”وتتسم منطقة المحيط الهندي بتنوع بارز من حيث القوة الاقتصادية واللغات والثقافات. والمحيط الهندي هو شريان الحياة بالنسبة إلى الدول الواقعة على سواحلها وتلك البعيدة عن سواحلها، كما يشكل عنصراً حيويّاً لأمنها ونموها الاقتصادي المستدام.

”أصحاب السعادة، أعضاء الوفود الموقرين،

”جميعنا نعلم أن فكرة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام تكوّنت في ظل بيئة سياسية مختلفة، كان من المحتمل فيها أن يجري تصعيد سباق التسلح الذي كان قائما بين القوى العظمى في منطقة المحيط الهندي، وهو ما كان يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لاستمرار السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ولتقي اليوم في ظل بيئة عالمية مختلفة في عالم متعدد الأقطاب، وهي بيئة تغيّر فيها الواقع الجغرافي السياسي عما كان سائدا عندما أُنشئت اللجنة المخصصة للمحيط الهندي.

”وبينما ننوّه بهذا الواقع، من المهم أن ندرك أن التهديدات المحدقة بالسلام والأمن في منطقة المحيط الهندي لم تتلاش تماما، إنما هي آخذة في التحول لا غير. وفي حين أن المخاوف الأمنية التي شهدتها السبعينات من القرن الماضي نجمت ونشأت عن أسباب أميل إلى الدوافع التقليدية للتنافس فيما بين الدول، والتي كان سباق التسلح النووي أهمّها، فإن التهديدات المحدقة اليوم بمنطقة المحيط الهندي تعود إلى أسباب غير تقليدية ذات طابع مختلف. ومن هذه التهديدات ظاهرتا أعمال الإرهاب والقرصنة التي تعتمد إليها جهات من غير الدول، وأنشطة الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة وما شابه، وما يرتبط بها من أعمال تعتمد إليها الشبكات المنظمة. ويتعيّن أيضا مواجهة التهديد المحدق بالبيئة البحرية من جراء التلوث البحري وتغير المناخ، وما تُلحقه أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم من آثار ضارة بالموارد البحرية.

”وفي سياق هذه التهديدات المستمرة والخطيرة الناشئة عن أسباب غير تقليدية، يظل عمل اللجنة مهما إذا أردنا حفظ السلام والأمن الإقليميين والنمو الاقتصادي في منطقة المحيط الهندي.

”وبناء على التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُجريّت سلسلة من المشاورات غير الرسمية كي تُعرّف على آراء الدول الأعضاء بشأن عمل اللجنة المخصصة، وعلى الأخص بشأن اتجاه هذا العمل في المستقبل. وفي معرض تلك المشاورات، كان الانطباع الذي تكوّن لدي هو أن العناصر الأساسية لولاية اللجنة تظل ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن، في ظل التهديدات والتحديات الجديدة. وأُعرب بوضوح عن رأي مفاده أن المجالات المثيرة للقلق المستجدة في منطقة المحيط الهندي، التي برزت منذ تحديد الولاية الأصلية للجنة، تقتضي إيلاءها الاهتمام ونحن نخطط لاتجاه عملنا في المستقبل. ورؤي أن إمكانية إعادة النظر في الولاية الحالية للجنة ستكون ذات فائدة في هذا السياق.

”ولا حاجة للتأكيد على أن الأمن البحري والسلامة البحرية يشكلان أحد المجالات الحيوية التي ينبغي إيلاء الاهتمام إليها باستمرار، إذ أن المحيط الهندي هو الذي يربط الدول الأعضاء ببعضها وهو شريان الحياة لحركة التجارة التي لا غنى عنها بالنسبة للتنمية الاقتصادية في المنطقة. وتم التأكيد بالطبع خلال مشاوري على ضرورة تنشيط عمل اللجنة مع أخذ هذه القضايا المثيرة للقلق الجديدة في الاعتبار.

”وعند معالجة القضايا المعاصرة في منطقة المحيط الهندي، من بالغ الأهمية أن نحيط علماً أيضاً بنشوء المنظمات، مثل رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، التي أنشئت لتحقيق المزيد من التعاون بين الدول في منطقة المحيط الهندي. ورؤي أن بوسع اللجنة المخصصة أن تتيح منبراً مفيداً لإسماع صوت هذه الرابطة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن بالإمكان النظر في هذا السياق في مجموعة كاملة من المسائل، بما فيها الاقتصاد الأزرق.

”ويكتسي ذلك أهمية خاصة في تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة البحرية في المحيط الهندي. وإدراكاً لهذا التطور الهام، أشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢/٧٠ الذي اتخذته في دورتها السبعين، إلى المبادرات التي اتخذتها بلدان المنطقة لتعزيز التعاون، ولا سيما التعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهندي، وإلى ما يمكن أن تسهم به هذه المبادرات في تحقيق الأهداف العامة لإنشاء منطقة سلام.

”وزادت نتائج مؤتمر المحيطات الأخير من تعزيز وتكريس أهمية حفظ المحيطات والبيئة البحرية باعتبارها شرطاً أساسياً للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وكما نوقش أثناء مؤتمر المحيطات التاريخي، يزداد الوضع المتردّي للمحيطات من إلحاح مهمّتنا.

”وإنشاء اقتصاد محيطي مستدام، وإقامة صناعات جديدة قائمة على الموارد البحرية تشمل الموارد البحرية المتجددة والتكنولوجيات البحرية وتربية الأحياء المائية، والقيام بأعمال التنظيف، وتنفيذ عمليات تجديدية لمكافحة تغير المناخ سيساعد على إقامة نطاق للتقدم الاقتصادي بما يُوفّر الاستقرار الكفيل بتسريع وتيرة التحسين البيئي المعجل وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

”وبوسع الترابط البيئي أن يوفر فرصة لحفظ السلام وصنعه وتحقيق التنمية، مما سيعود بفوائد عديدة على المنطقة.

”والمحيط الهندي يوفر لجميع بلداننا فرص العمل، والغذاء، وسبل التجارة. ويتعيّن من ثمّ التمعّن في الواقع الجديد والتحديات الجديدة.

”وأودّ أن أشجع الدول الأعضاء على المشاركة المستمرة في العملية الهادفة إلى تحديد اتجاه عملنا في المستقبل، مع مراعاة ما ذكر أعلاه، من خلال اعتماد نهج للنظر في القضايا المطروحة يقوم على توافق الآراء.

”أعضاء اللجنة المخصصة الموقعين،

”جرى التأكيد أثناء مشاوراتي على أنه يتعين، عند تحديد اتجاه عمل اللجنة في المستقبل، إيلاء اهتمام كبير إلى عاملين، هما:

”(أ) هل من الضروري، في ضوء التطورات الحالية، أن يتم عند إعادة النظر في ولاية اللجنة الأخذ في الاعتبار التهديدات والتحديات العالمية الراهنة وكذلك الفرص المتاحة في منطقة المحيط الهندي؟

”(ب) ما إذا كان من الضروري تقديم قرار في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، حتى يمكن للجنة المخصصة أن تجتمع حسب الاقتضاء وعند اللزوم كلما كان الوقت

مناسبا. فمن شأن الاجتماع على هذا المنوال أن يتيح للدول الأعضاء الوقت الكافي للتشاور بشأن إمكانية إعادة النظر في ولاية اللجنة، حتى تأخذ في الاعتبار الواقع الراهن.

”وَأَمَل أن تولوا في مداخلاتكم ظهر هذا اليوم اهتماما خاصا إلى هذين الخيارين، وكذلك إلى أي أفكار واستراتيجيات لديكم بشأن كيفية المضي بعمل اللجنة حتى نحدد اتجاه عملنا في المستقبل.

”وإني اعترم إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن مع جميع الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار هذين العنصرين، حتى أقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين المقبلة.“

٨ - وجرى أثناء الجلسة تبادل للآراء بشأن مجموعة من المسائل المتصلة بأعمال اللجنة.

٩ - وأكدت اللجنة من جديد على الأهمية المستمرة للولاية الممنوحة بها في ضوء التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة. ورئي أن المنظمات، مثل رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، لها أهمية خاصة في تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة البحرية. وشُدِّد أيضاً على ضرورة مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في العملية الجارية بهدف تحديد اتجاه عمل اللجنة في المستقبل. وأكدت اللجنة مجدداً التزامها بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٠ - ولا تزال اللجنة مقتنعة بأهمية أن يشارك في عمل اللجنة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين، وبأن من شأن هذه المشاركة أن تساعد في إحراز التقدم في إجراء حوار يعود بالمنفعة على الجميع، هدفه تهيئة الظروف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

## جيم - التوصيات

١١ - اقترح الرئيس تعديل ولاية اللجنة، (على أساس إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام)، رهناً بتوافق الآراء في اللجنة، وتحديثها لتعكس الواقع الراهن والمصالح المتداخلة في المنطقة. وقررت اللجنة أن يُجري الرئيس المزيد من المشاورات، ويقدم مقترحاً إلى اللجنة في هذا الصدد لتتخذ في دورتها المقبلة.

## دال - اعتماد تقرير اللجنة

١٢ - في الجلسة ٤٥٧، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة بأنه ينوي عقد مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة أيضاً تقريرها.

